



نقابة المحامين
فرع دمشق

حق العودة في القانون الدولي

بحث علمي قانوني لنيل لقب أستاذة في المحاماة

مقدم من المحامية
آية سعيد محمد

الأستاذ المشرف المحامي
قسام دخل الله

الأستاذة المدربة المحامية
إحسان الزعبية

مكتب الخنساء
٢٠٠٦

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

{مرب أشرح لي صدمري ويسر لي أمري واحلل

عقدة من لساني يفقهوا قولي ❁

صدق الله العظيم

إهداء

فلسطين يا لوعة الموت حين تحفه الزغريد الباكية يا صبر يا
وجع يا حنين فلسطين يا أقصى المصلين على حواف الموت بين
نكريات الذبح والصمود ويا زيتون الشهداء فلسطين امرأة في
خلصرتها اثنان وخمسون خنجراً لم تقدر على إجبارها على الرقص
عارية وسط الرصاص.

فلسطين طفلة تكتبها الكلمات ويغلف جسدها الغض غبار
الحجارة الصغار فلسطين تنتظر بحنينها المشرق مطراً من القبل
والتكبير وتثير المحبة في نفوس من احتفظ بملامح القضية.

إلى من كانت وستبقى منبت حلمي
فلسطين

الإهداء

تحية فلسطين والحق والعروبة:

- إلى كل شهيد سقط على أرض الوطن ومن أجله:
- كل شيخ قضى في المخيم ينتظر العودة.
- كل امرأة تكنت في عزيز لديها.
- كل طفل شاهد النكبة بعينه وقضى شبابه محارباً من أجل العودة.
- كل طفل ولد في المخيم وقلبه لا يزال في موطنه لن يستريح حتى يعود إليه.

إلى شعب فلسطين

- إلى نقابة المحامين ومجلس فرع دمشق خاصة ممثلاً برئيسه وأعضاء مجلسه الكرام الذين يعملون جاهدين لرفع مستوى المحاماة ورقيتها والمحافظة على أخلاقها وسموها.
- إلى من يحملون أسمى رسالة في الوجود.

إلى رسل الحق والعدالة

- إلى كل مجاهدي الكلمة الحرة الصادقة في كل زمان ومكان.
 - إلى جنود العدالة محامين وقضاة الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا.
- أهدي بحثي هذا وفي عنوانه ما يكفيه

آية

بطاقة حب و عرفان بالجميل

- حين كنت طفلة خلت أن أبي لا يفهم العالم فحسب بل هو العالم. كما أن العالم يبدأ عند أبي وإليه يؤول (ولا أظن الآن أنني كنت مخطئة) إلى الينبوع المتجدد الزاخر بالعطاء طويل كانت رحلتك وشاقة ستبقى الحلم الذي سأحاول تمثله والسير على خطاه.

والذي الحبيب

- إلى أحلى كلمة يلفظها اللسان والمحفورة في قلب كل إنسان وفي تبجيلها نزل القرآن ووصى بها الرحمن وإلى أكبر نعمة أنعمها الله على الإنسان. تكرمي عليّ بتقبيل يديك وسامحيني على عنائك معي يا أغلى إنسان.

والدتي الحبيبة

- إلى الزهور التي أحاطتني بالحب والرعاية فارتويننا من نبع الحب سويةً إلى من كنت معهم غصناً في نبعه المحبة والإخاء إلى من كانوا لي الظل الذي أتقيا تحته حين تشتد حرارة الظروف ومن كانوا لي المنارة التي تضيء دربي.
- إلى الذين كانوا لي شموعاً تحترق إلى من يجدون نجاحي نجاحهم.. وحياتي حياتهم،

أخوتي الأحباء

- إلى الذين عرفتهم في هذه الدنيا فكانوا رمز الإخلاص والمحبة والوفاء. إلى من شاركوني أجمل أيام حياتي وكانوا معي في الضيق والفرج.

أصدقائي

بطاقة شكر وتقدير

- أتقدم بعميق الشكر والعرفان بالجميل لمن تفضل بالإشراف على بحثي هذا مدافعاً عن الحق الفلسطيني في العودة وتقرير المصير فله مني كل محبة واحترام وتقدير.

الأستاذ المحامي قسام دخل الله

- أتقدم بالشكر الجزيل لمن فتحت لي قلبها قبل مكتبها فكانت المثل الأعلى للمعلمة والأخت والصديقة والمرشدة والمعينة فلها مني كل المحبة والاحترام.

الأستاذة المحامية إحسان الزعبية

- أتقدم بالشكر والامتنان إلى من فتح لي مكتبه وما بذل عليّ من وقته وعلمه وكتبه وعلمني يقدر ما يستطيع وصبر عليّ فله مني كل احترام ومحبة وتقدير.

الأستاذ المحامي يوسف أبو بكر

- أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير للذي أعطاني من وقته وجهده الشيء الكثير وما بذل عليّ من علمه الوفير بالرغم من كثرة مشاغله فتعلمت منه أن الحق لا بد أن يعود لأصحابه.

الأستاذ المحامي ماجد فانوس

مخطط البحث

- ١ - المقدمة.
- ٢ - الفصل الأول:
 - ١^٠ - اللاجئون في العالم (قوانين اللاجئين في القانون الدولي).
 - ٢^٠ - الكيان الصهيوني ومشكلة اللاجئين.
- ٣ - الفصل الثاني:
 - ١^٠ - اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات.
 - ٢^٠ - اللاجئون الفلسطينيون في الدول المضيفة (الأوضاع القانونية).
 - ٣^٠ - اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي (القرار ١٩٤ والقرارات اللاحقة).
 - ٤^٠ - الفلسطينيون المهجرون في الداخل.
- ٤ - الفصل الثالث:
 - ١^٠ - موقف اليهود من حق العودة.
 - ٢^٠ - الرد على الادعاءات الإسرائيلية.
 - ٣^٠ - حق العودة في الفكر الفلسطيني والعربي.
- ٥ - الخاتمة.

المقدمة

كتبت أقلام المؤرخين والباحثين في هذا الحق كتباً ونشرات لو حولت إلى طائرات ورقية وقنابل لزال الكيان الصهيوني المغتصب عن أرض فلسطين الطاهرة ولعاد الحق إلى أهله وعاد أهل الحق إلى أرض أجدادهم وعادت إلى فلسطين قدسيتهما وطهارتها الشعب الفلسطيني يتوارث جيل بعد جيل الحقيقة حتى تبقى حية في ضمائرهم عندها يزداد تعلق الأحفاد بأرض الأجداد كما يؤكد الواقع ذلك فقد ضرب الشعب الفلسطيني خلال أكثر من نصف قرن أروع الأمثلة في الدفاع عن حقه في وطنه التاريخي المقدس وعن هويته وكيانته على أرض الآباء والأجداد التي لم يفارقها منذ بدء التاريخ ولم يحدث في التاريخ الحديث مثل آخر غير فلسطين بأن هاجمت أقلية أجنبية مهاجرة مدعومة بالسلاح والمال والتأييد السياسي الغربي الأغلبية الوطنية وطردتها من أكثر من ١٠٠٠ قرية ومدينة. وجعلت ثلثي شعبها من اللاجئين ورغم ذلك فقد دافع الشعب الفلسطيني الأعزل إلا من قوة الإيمان عن حقه طوال هذه السنين رغم الحروب والتشتيت والاضطهاد والاحتلال والحصار.

لقد حارب الجيل الأول عام ١٩٤٨ للدفاع عن وطنه وخلفه الجيل الثاني من الفدائيين ثم جاء الجيل الثالث من أطفال الحجارة وشباب المقاومة ولن يركع هذا الشعب الباسل أبداً وقد ظهرت أخيراً أنواع جديدة من الحرب على هذا الشعب عن طريق تكريس التطهير العرقي الذي تعرض له في العام ١٩٤٨ ومازال يتعرض له بأن تُعرض عليه مبادرات مزيفة هدفها إسقاط حقوقه وإشاعة الإحباط واليأس في نفسه ولقد تصدت لذلك فئات كثيرة من هذا الشعب في فلسطين

وخارجها وليس صحيحاً ما يقال بأن الفلسطينيين هم تركوا أرضهم بمحض إرادتهم أو بتحريض من الدول العربية لأن كل شهادات اللاجئين تكذب ذلك حتى المؤرخين الإسرائيليين الجدد اعترفوا بأن ٨٩٪ من القرى طرد أهلها بأعمال عسكرية صهيونية مباشرة وأن ١٠٪ من القرى طرد أهلها بسبب الحرب الفلسطينية و١٪ فقط تركوا ديارهم طوعاً ولهذا السبب وللغرض ذاته اقتترف الصهاينة أكثر من ٣٥ مذبحاً وأحرقوا المزارع ودمروا البيوت وإن ما قامت به إسرائيل من طرد الفلسطينيين من ديارهم ومنعهم من العودة هو جريمة حرب لأن ٨٠٪ من اليهود يعيشون في ١٥٪ من مساحة إسرائيل وأن أرض اللاجئين لا تزال خالية إلا من مواقع الكيبوتس المفلس ومعسكرات الجيش وأن ٩٢٪ من إسرائيل أرض تسميها أرض دولة هي في الواقع ملك للفلسطينيين وأنه لا يمكن أن يكون لليهود غالبية على المدى المتوسط والبعيد إلا بإبادة الفلسطينيين وأنه لا يوجد سبب سكاني أو جغرافي أو قانوني أو اقتصادي يمنع عودة اللاجئين وإن السبب الوحيد لمنعهم هو المحافظة على إسرائيل ككيان عنصري (الوحيد في العالم اليوم) والذي شجبت الأمم المتحدة ولجانها المتعددة قوانينه العنصرية فهل تقف أوروبا ومنظماتها بجانب العنصرية في إسرائيل كما وقف بعضها بجاني جنوب أفريقيا وهل يقف سياسي أوروبي بجاني التنظيف العرقي الذي تمارسه إسرائيل إذا كان الأمر كذلك فليقولوا وبوضوح ولا يحاولوا خداعنا بأساليب دبلوماسية لأنه إذا كان في العالم المعاصر بلد أخذ من الرعاية والدلال الغربية ما جعله يتفوق على أي طفل مدلل هو إسرائيل وإذا كان في العالم المعاصر من وحش حقيقي يفترس الأبرياء فهو إسرائيل وإذا كان في العالم ما يشبه عريس الغفلة أو شاهد الزور أو صاحب الأمر الذي كأنه لا يهمه الأمر فهو بعض الحكام العرب.

فالصراع العربي الإسرائيلي واضح وضوح الشمس والعلاقة بين الجلاذ والضحية لا يمكن إلا أن تنجح وتعيد إنتاج الصراع حتى ولو تم تغليف هذا الصراع بما يسمى اتفاقيات السلام لإعادة إنتاج الاحتلال عبر هذه الاتفاقيات هو استمرار في إلغاء حقوق الضحية وانتصار للمعتدي وحتى يكف المعتدي عن اعتدائه ويبني سلاماً حقيقياً. على إسرائيل الاعتراف بمسؤوليتها التاريخية والسياسية المباشرة في إنتاج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وهذا الاعتراف هو الشرط الضروري لسلام ممكن وللتوصل إلى حل لهذه القضية الشائكة والمستعصية على الحل ففي هذا الاعتراف الشرط السياسي والتاريخي لإعادة بناء العلاقة بين الجلاذ والضحية فالجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني لا يمكن حجبها برواية زائفة للصراع تحرر الجلاذ من وزر جريمته. فاللاجئون الفلسطينيون هم الشهادة الحية على الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل وما زالت تعيش منذ نصف قرن في مخيمات الشتات في حالة البؤس والشقاء بعيداً عن وطنها الذي تمنعه إسرائيل عنهم وإن الحل الممكن والوحيد للمشكلة الفلسطينية هو إعادة الحقوق لأصحابها وفقاً لمبادئ وقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها حق العودة للاجئين الفلسطينيين لأن قرابة ما يعادل ستة ملايين لاجئ من أجل عشرة ملايين فلسطيني وراءهم عدد كبير من الشعوب العربية والإسلامية والأوروبية المستنيرة سيقفون جميعاً بالمرصاد لمحاولات تنظيف عرقي جديد أو نكبة جديدة أو محرقة جديدة. ولكن لماذا نعي فطاعة الجزء فقط ونهرب من مواجهة المشكلة ككل فيوم خرج العرب من الأندلس حملوا معهم مفاتيح بيوتهم رمزاً للعودة المرتقبة يزالون حتى اليوم لا نريد أن يبقى لنا من أرضنا في فلسطين مجرد حفنة من المفاتيح لأن إسرائيل مجرد كيان وهمي وعلى الخارطة لا يوجد سوى فلسطين كاملة هي الحقيقة الوحيدة. ومن هنا نجد أن

جريمة إبعاد السكان المدنيين عنوة أو دفعهم إلى الرحيل في إطار النزاعات المسلحة من أنجع وسائل ضمان ثمار العدوان كما أنها أشد هذه الوسائل إلحاقاً للأذى بالسكان المدنيين وإن من أهم أمثلة هذه الجريمة وأكثرها خطورة وإيلاماً جريمة تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين.. منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمان. فبعد تقسيم فلسطين وإنشاء الدولة اليهودية وما رافقه في انتهاج سياسة عنصرية نزح عدد كبير من عرب فلسطين خارج فلسطين فحرموا ممتلكاتهم وأموالهم وحقوقهم ونشأت بذلك مشكلة من أشد مشاكل القانوني الدولي صعوبة ألا وهي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ولقد استمرت هذه المشكلة عبر عقود مضت عصية على الحل رغم جميع ما أصدرته الأمم المتحدة من قرارات أكدت على حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

ويعود عدم تنفيذ هذه القرارات بكل تأكيد إلى عدم توفر الرغبة السياسية في تجسيد مضمونها حقيقة واقعة.

الفصل الأول

فالحلم اليهودي أبداً لا يتحقق لأنه نقيض وجودنا فلا دول تقوم على الجماجم ولا أمن تصنعه أشلاء الأبرياء البشر هم الحقيقة هم التاريخ والجذور وهم الاعتراف الحقيقي بالوجود إسرائيلي الأكلوية لم تستطع المذابح والتشريد والملاحقة للأسماء المجاهدة أن تجعل منها حقيقة تمتد بجذورها في تراب الوطن. ما زالت المقاومة بالحجر وبفتات الجسد تحفظ للوطن المسلوب هيئته وتجمع خيوط الشعب المشتت وتضيء عتمة الزنازين.

محمود درويش
من قصيدته فلسطين
لا تعرف الموت

المبحث الأول - اللاجئون في العالم (قوانين اللاجئين في القانون الدولي):

١ - لمحة عن اللاجئين في العالم:

لابد لنا أن نتذكر أنه في كل قضايا التحرر الوطني في التاريخ كان الشعب المحتل أضعف عسكرياً من القوة المحتلة ولكن بإيمانه كان أقوى ففي كل هذه الحالات انتصر الشعب بإصراره على التمسك بحقه ومقاومته العنيدة رغم القوة العسكرية الهائلة لخصمه.

لقد غادر الاستعمار كل بلاد آسيا وأفريقيا وانهارت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وانهدم صرح الفصل العنصري (الأبرتهايد) في جنوب أفريقيا بعد أن استمر نحو قرنين من الزمان ورغم كل الصعوبات عاد اللاجئون في البوسنا وكوسوفا وتيمور الشرقية إلى بلادهم تطبيقاً للقانون الدولي ولم يبق في أوروبا ولا لاجئ واحد. وبما أنه في كل حرب تفرز على هامشها مشكلة اللاجئين وفي حال انتهاء الحرب تتم إعادة اللاجئين إلى ديارهم وهذا ما تم مع معظم اللاجئين في العالم إلا في حالة الاستعمار الصهيوني الذي منع عودة الفلسطينيين إلى ديارهم يكون قد ارتكب جريمة جديدة بحق الشعب الفلسطيني لأن حق العودة في ظل القانون الدولي ينشأ بصورة طبيعية في ظل حالات الإبعاد غير الشرعية خاصة تلك الناجمة عن استخدام وسائل العنف لتنفيذ الإبعاد القسري وهو ما يجعلها من حيث المبدأ متناقضة مع المقتضيات الدولية وإن الإقدام على عملية ترحيل جماعي لا يجعل من واقعة الإبعاد خاضعة للتقادم بل على العكس من لك فإن القيام بمثل هذه العملية يستوجب فرض العقوبات على الدولة التي قامت بعملية الترحيل الجماعي.

٢ - قوانين اللاجئين في القانون الدولي:

نظراً لخطورة جريمة الإبعاد كرسست جميع المواثيق لحماية حقوق الإنسان حق العودة لأنه النتيجة الطبيعية لحق كل فرد في مغادرة بلدة قسراً والعودة إليه بحرية لذلك نصت المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن:

- ١ - لكل شخص الحق في التنقل بحرية واختيار مكان إقامته داخل كل دولة.
- ٢ - لكل شخص الحق في المغادرة. بما فيها بلده والعودة إليه.

كما نصت المادة ١٢ من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية على أن:

- ١ - لكل فرد مقيم بصورة قانونية ضمن إقليم ما الحق في حرية الانتقال وفي أن يختار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم.
- ٢ - لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما فيها بلده.
- ٣ - لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفية من حقه في الدخول إلى بلده.

لذلك فإنه وفقاً لأحكام القانون الدولي فإن الارتباط بين اللاجئ والأرض التي غادرها قسراً هو ارتباط حكمي فهو ينتمي إلى الأرض التي يقيم فيها وتشكل مورد رزقه ولأنه اضطر لمغادرتها قسراً ولسبب مبرر من وجهة نظر القانون الدولي فإنه يملك الحق في العودة إلى أرضه بعد زوال الأسباب التي جعلته يغادر أرضه وإذا كان حق العودة يشمل كل إنسان وفي ظروف عادية فإنه ينطبق بامتياز على اللاجئ الذي غادر أرضه تحت ضغوط وظروف غير عادية خاصة وأن هذه المغادرة تمت في شروط مخالفة لحقوق الإنسان لذلك فإن حق العودة من حقوق الإنسان الملزمة وغير القابلة للتصرف. وعليه فإن تحديد حق العودة ليس بالأمر الشائك والمعقدة بل هو يمكن اختصاره ببساطة بحق الشعب الذي هجر من أرضه في أن

يعود إليها وأن يستعيد أملاكه التي فقدتها وأن يقرر مصيره على هذه الأرض والعودة لا تشمل الأشخاص الذين غادروا ديارهم بل أيضاً تشمل فروعهم الذين لهم الحق بالمطالبة بحق العودة بالفقرة الثانية من المادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنه: (لا يمكن أن يحرم أحد بصورة تعسفية من ملكيته).

ومن هنا نجد بأن لحق العودة للشعب الفلسطيني خصائص الحق الذي نصت عليها المواثيق والشرائع الدولية كحق فردي يستحق كل فرد من أفراد الشعب ممارسته كما أنه حق ذو طبيعة مدنية بمعنى أنه لا يقضي بإعادة الأملاك فحسب ولكنه يستحق أيضاً العائد بموجبه استعادة حقه في المواطنة بصرف النظر عن حالة البلد التي غادرها كما أن الحالة الخاصة للفلسطينيين يجعله حقاً جماعياً لأنه يعني أغلبية الشعب الفلسطيني التي تعيش في المنافي وبذلك يستتبع حق العودة بحق المصير وهو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من المادة الأولى ولا شك بأن تقرير المصير قاعدة إلزامية في القانون الدولي. فكما عاد كل لاجئ في العالم إلى أرضه لا بد أن يعود الفلسطينيون إلى وطنهم.

المبحث الثاني - الكيان الصهيوني ومشكلة اللاجئين:

الأرض جوهر الصراع التاريخي بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني منذ بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر ومنذ تأسيسها عام ١٨٩٧م وضعت الحركة الصهيونية هدفها إقامة الدولة اليهودية على الأرض الفلسطينية بالاستيلاء على الأرض من خلال إقامة شبكة من المستوطنات عليها والأعمال الاستيطانية تشكل جوهر الحركة الصهيونية بوصفها اقتلاعية إجلائية تقوم على استبدال سكان الأرض الأصليين بمهاجرين يهود هذه الطبيعة للحركة الصهيونية هي التي أفرزت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ فالحركة

الصهيونية التي بنت تحركها تحت شعار أرض بلا شعب لشعب بلا أرض ولأن قاداتها كانوا يدركون أن الأرض التي تقرر أن يقام عليها المشروع الصهيوني هي أرض يقيم عليها شعبها فأرادوا تحويل الشعار إلى واقع ولم يكن هناك من وسيلة لذلك سوى تفرغ الأرض من السكان بقوة السلاح من خلال عملية طرد جماعية قامت بها العصابات الصهيونية في العام ١٩٤٨ أسفرت عن طرد ما يقارب ٨٥٠ ألف فلسطيني من منازلهم وقراهم ومدنهم.

ومنذ بداية تقاطع المشروع الصهيوني مع المصالح الاستعمارية في المنطقة دعمت بريطانيا المشروع الصهيوني إبان انتدابها على فلسطين من خلال استقبال موجات الهجرة اليهودية وتسهيل نقل ملكية الأراضي للوكالة اليهودية مما زاد عدد اليهود في فلسطين باضطراد وما إن اقتربت نهاية الانتداب البريطاني حتى كانت البنية التحتية للمشروع الصهيوني قد اكتملت على الأرض الفلسطينية ولم يبق سوى تنفيذ طرد السكان الأصليين الفلسطينيين الذي قامت به العصابات الصهيونية في العام ١٩٤٨.

الكيان الصهيوني هو المسؤول عن ولادة قضية اللاجئين واقتلاعهم من أرضهم وتشريدهم خارجها بالنار والحديد والعدوان والإرهاب يتحمل المسؤولية إلى جانبها حكومة بريطانيا صاحبة وعد بلفور، والدولة المستعمرة لفلسطين التي وفرت للحركة الصهيونية كل العوامل الضرورية لبناء مشروعها الاستعماري وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، كذلك لعبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دوراً متقدماً في إسناد المشروع الاستعماري الصهيوني وإلحاق الأذى والظلم بالشعب الفلسطيني وهي بالتالي شريك في تحمل المسؤولية التاريخية عن ولادة قضية اللاجئين فلم يحدث في التاريخ سابقة لأقلية أجنبية تغزو الغالبية الوطنية وتطردها

من ديارها بدعم مادي وسياسي وعسكري من الخارج وتدعي بأن هذا نصر للحضارة وتحقيق إرادة النهضة مثلما حدث في فلسطين ولم يحدث أن أقيمت دولة على أرض لا تملك إلا ٨٪ منها مثلما أقيمت إسرائيل على أرض تبلغ ملكية الفلسطينيين فيها ٩٢٪ ولم يحدث أن أقيمت دولة على أشلاء ٥٣١ مدينة وقريبة طرد أهلها الذين تبلغ نسبتهم ٨٥٪ من سكان الأرض التي تحولت إلى دولة كما حدث في إسرائيل وهذه هي النكبة التي أدت إلى تمزيق وشائج الشعب بأرضه ونزع الطفل من أحضان أمه هي فصل الشعب الفلسطيني عن أرضه وإصدار الحكم بإبادة جغرافيته ، ورغم كل ذلك اعتقدت إسرائيل أن مشكلة اللاجئين ستنتهي مع الوقت حيث الكبار سيموتون والصغار سينسون حسب الادعاء الصهيوني ولكن ٨٥٠ ألف لاجئ فلسطيني في العام ١٩٤٨ وتكاثروا ليصلوا إلى حوالي خمسة ملايين لاجئ في العالم ٢٠٠٠ لم تنته مشكلتهم حسب الوصفة الصهيونية وبقيت القضية الفلسطينية مركز الصراع في المنطقة طيلة نصف القرن الماضي وكان المطلب الفلسطيني واضحاً طوال الصراع ولا حل للمشكلة إلا بإعادة اللاجئين إلى ديارهم التي اقتلعوا منها وهذا هو الحل المنسجم مع عدالة القضية ومع الشرعية الدولية.

الفصل الثاني

(إن أسمى الأهداف وأنبلها تلك التي تبدأ بحلم العودة إلى الوطني وتنتهي عنده)

الدالاي لاما

المبحث الأول - اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات:

عند مدخل أي مخيم توجد لافتات كتب عليها (نعم للتحرير والعودة لا للتوطين) وهذا الشعار بالنسبة إلى سكان أي مخيم ليس مجرد شعار بل مبدأ يؤمنون به لا شيء يمكن أن يزعزعه ولا يمكن لأحد أن ينتزعه. يقطن اليوم نحو ١,٢٨ مليون لاجئ في مخيمات اللاجئين الموزعة على الأراضي المحتلة الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والأردن وسوريا ولبنان وتتشكل غالبيتهم من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية (الأونروا) ونحو خمس مجمل عدد اللاجئين والمهجرين لعام ١٩٤٨ عامة. ويسكن عدد أقل من اللاجئين والمهجرين في العام ١٩٦٧ في المخيمات أيضاً خاصة في مخيمات الأردن وسوريا ولبنان. ووفق معطيات وكالة الغوث الدولية (حزيران ٢٠٠٠) فإن نحو ٥٠,٠٠٠ لاجئ لعام ١٩٦٧ يسكنون ثماني مخيمات معترف بها من قبل الوكالة في الأردن وبالإضافة إلى اللاجئين فإن عدد صغيراً من الفلسطينيين والعرب من الدول العربية المضيقة من ذوي الدخل المحدود يسكنون مخيمات اللاجئين أيضاً. وتعود ظاهرة بقاء عدد كبير من اللاجئين في المخيمات لأكثر من خمسة عقود إلى جملة من الأسباب التالية ومنها:

- العائلة والقرية دعمت المبنى الاجتماعي في المخيم.
- فقدان المصادر المعيشية والمجال الحياتي خارج المخيم نتيجة الازدحام السكاني.
- فقدان المصادر والموارد التي تؤمن إيجاد أماكن بديلة خارج حدود المخيم.
- القيود القانونية والاجتماعية والسياسية المفروضة على اللاجئين في كثير من مناطق الشتات.

- الحماية والأمن المادي.

- المخيم هو رمز الطبيعة المؤقتة للمنفي ورمز حق العودة إلى الديار.

لماذا بقي الفلسطينيون لاجئين ومهجرين؟ لأنهم غير قادرين على ممارسة حقهم الذي أقرته جميع الشرائع والقوانين والقرارات الدولية بالعودة إلى منازلهم وديارهم الأصلية التي هجروا منها في العام ١٩٤٨ وترفض إسرائيل عودة اللاجئين لكونهم عرباً مسلمين ومسيحيين حيث تعرّف إسرائيل نفسها على أنها دولة يهودية وليست دولة لجميع مواطنيها. وهو ما يؤكد عنصريتها.

إن هذا التعريف يتطلب أغلبية يهودية وسيطرة يهودية على الأراضي والحدود وجميع المصادر الطبيعية للدولة وكذلك يتطلب تواملاً مع اليهود في الشتات وبهذا منح اليهود المقيمين في إسرائيل وخارجها حقوق المواطنة الإسرائيلية وحقوق الملكية فيها.

بينما القوانين الإسرائيلية عملت على منع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من العودة إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية وحتى يومنا هذا. وليس للمجتمع الدولي الإرادة السياسية الكافية لتبني الحل الدائم والعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين والذي ينسجم مع القوانين والقرارات الدولية.

ومرة روى لي رجل مسن وهو كان يعود بالذاكرة إلى عام ١٩٤٨ حينما هجر من قريته الصغيرة صفد في فلسطين كيف أنه كان في العشرين عندما غادر بلدته الذي مازال عقله وقلبه إلى الآن هناك. ينتظر العودة إلى قريته الأمل الذي عاش عليه طول حياته ومازال أما عن كلام بوش وشارون يقول (كلهم كاذبون ألا يعرف بوش لماذا أنا مقيم هنا (المخيم) ولما يرسلون لي اعاشات أليس لأبقي هنا) ويقول أننا في عصر القوة ولسنا في عصر العدل وعن المستقبل يقول هو في (إرادة الله)؟

المبحث الثاني - اللاجئون الفلسطينيون في الدول المضيضة (الأوضاع القانونية):

بعد عملية الطرد التي قامت بها العصابات الصهيونية في عام ١٩٤٨ لجأ مئات آلاف الفلسطينيين إلى دول الجوار وقد اعتقد الفلسطينيون أن إقامتهم في هذه البلدان ستكون مؤقتة لا تتجاوز أسابيع ولكن هذه الفترة طالت وامتدت إلى أكثر من نصف قرن إلى يومنا هذا وقد رتبت هذه الإقامة الطويلة أوضاعاً قانونية للاجئين الفلسطينيين في الدولة المضيضة. وقد كان لجامعة الدول العربية دورها في صياغة بروتوكول الدار البيضاء عام ١٩٦٥ والذي ينص في مواده الخمس على ضرورة تلقي الفلسطينيين المعاملة ذاتها التي يتلقاها مواطنو الدول العربية المضيضة فيما يتعلق بالعمل وحق المغادرة والعودة إلى أراضي الدول التي يقيمون فيها إضافة لحرية التنقل بين الدول العربية ومنحهم وثائق سفر فضلاً عن منحهم المعاملة ذاتها فيما يتعلق بحرية الإقامة والعمل والتنقل وهذه الأوضاع القانونية تفاوتت بين الدمج الكامل واعتبارهم مواطنين للدولة التي يقيمون فيها وهذا حالة الأردن.

فبإعطائهم صفة المواطن الأردني أصبح الفلسطينيون في الأردن مواطناً يتمتع بكامل الحقوق المدنية فحسب بل السياسية مما جعل الفلسطينيين يصلون إلى أعلى المواقع السياسية وتناوب على رئاسة الوزراء الأردنية العديد من الفلسطينيين وشكل إعطاء الجنسية الأردنية للفلسطينيين عاملاً من عوامل تسهيل حياة الفلسطينيين في الأردن ولكنها لم تستطع أن تؤثر على مطالب الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم ولم تستطع استئصال المخيمات المنتشرة على أرض الأردن وبقيت أحلام الأردنيين من أصل فلسطيني متعلقة بالعودة إلى ديارهم.

وحالة أخرى تم حرمانهم من كافة الحقوق المدنية وتم التضييق عليها لاعتبارات تتعلق بطبيعة البلد المضيف فتم حرمانهم من حقهم في العمل مما أفرز أوضاعاً مأساوية للاجئين /حالة لبنان/ يعاني التجمع الفلسطيني في لبنان من شروط اجتماعية واقتصادية قاسية ولا يختلف التعامل التمييزي القانوني عن التمييز في المجالات الأخرى فالقوانين اللبنانية لا تغلق أبواب العمل في وجه الفلسطينيين فحسب بل تمنع عليهم حق الإقامة والتنقل وإقامة المؤسسات الخاصة وحق العمل النقابي والانتساب إلى النقابات اللبنانية وحق الملكية وغيرها من الحقوق والمشرع اللبناني لم يتعرض إلى الفلسطينيين مباشرة إلا في حالات جزئية وإنما تعامل معهم كقشة من الأجانب في لبنان. ويبرر بعض اللبنانيون عدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم لأنه إذا حصلوا على الحقوق المدنية الاجتماعية فإنهم سيفقدون الحوافز لاستمرار الضال من أجل العودة إلى فلسطين لكن هذه الادعاءات واهية لا أساس لها من الصحة وهي لا تعمل سوى على زيادة بؤس الفلسطينيين.

وحالة أخرى تم التعاطي مع اللاجئين الفلسطينيين بتوازن بين القضية والحقوق حيث تم منحهم الجزء الكبير من الحقوق المدنية وتمت معاملتهم معاملة المواطنين المحليين مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية (حال سوريا) لقد كانت سوريا حريصة على التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من خلال تسهيل ظروفهم الحياتية في سوريا دون خسارتهم لجنسيتهم الفلسطينية ودون جعل حياتهم الصعبة بسبب اللجوء أسوأ من خلال قوانين تمييزية ولم تتعامل معهم بوصفهم أجنبان ولصياغة حياة متوازنة للاجئين الفلسطينيين في سوريا منح الفلسطينيين حقوق المواطن السوري مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية والتمسك بحقهم في العودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها وبالتالي فإن التعامل السوري مع اللاجئين

الفلسطينيين قد عمل على إنتاج أوضاع متوازنة للاجئين الفلسطينيين في سوريا بين تسهيل حياتهم وبين حفاظهم على هويتهم الوطنية والنضال من أجل العودة إلى ديارهم في فلسطين.

إن الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيضة لعبت دوراً حاسماً في جعل اللجوء بالنسبة للاجئ الفلسطيني أكثر صعوبة أو ساهمت في التخفيف من قسوة اللجوء. وتفاوتت الأوضاع القانونية ساهم أيضاً في المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية بطريقة متوازنة أو تم ذلك على أساس رد فعل على أوضاع صعبة فرضتها القيود القانونية في البلدان المضيضة لذلك فقد خضع الفلسطينيون في المنفى لسلطات قانونية مختلفة وعاشوا في بلدان متعددة وهذا ما جعلهم يعيشون في ظل قوانين تتفاوت بتعاملها مع أوضاعهم ورغم ذلك أثبتت التجمعات الفلسطينية في الشتات على إرادة وتصميم اللاجئين الفلسطينيين على أن خيارهم هو العودة إلى ديارهم ولأن الوجود الفلسطيني في دول الشتات ما هو إلا وجود عرضي مؤقت ريثما يتم حل قضاياهم العادلة فقد نشأت مشكلة جديدة تتعلق بمدى ضمان الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيضة لأن هذا الوجود المؤقت لا يعني بالضرورة إهمال أوضاع اللاجئين وعدم تمكينهم من حياة كريمة خلال هذا الوجود ولأن من الإجحاف أن نلقي اللوم دائماً على الآخرين محملينهم تبعه كل ما حاق بالأمة العربية من مصائب ومنتصلين عما حدث ويحدث في عالمنا العربي حتى هذا اليوم فقد كان من الواجب استنكار ما شاب الموقف السياسي العربي الرسمي من ضعف تجاه مواجهة قضايا أمتنا المصرية وعلى رأسها قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة وفي تقرير المصير فضلاً عن حماية حقوقهم الأساسية في البلدان المضيضة والحقيقة أن الحقوق

الأساسية للاجئين الفلسطينيين لم تكن يوماً غائبة عن أذهان الحكومات المتعاقبة للدول العربية حتى قبل ١٩٤٨ إلا أنها خلقت مشكلة هامة نتيجة لظن البعض خطأ إن إبقاء اللاجئين في ظل ظروف سيئة سيدفعهم دوماً إلى التفكير بالعودة بينما غاب عن ذهنهم ما قد يكون لهذه الظروف من أثر بالغ في خلق حالة من الإحباط واليأس والخنوع تمنع اللاجئين من التفكير فيما سوى لقمة العيش. فقد حافظ الشتات الفلسطيني على تكوين المجتمع الفلسطيني رغم عقود الشتات التي عاني منها وهو حسب وصف إلياس صفير عبارة عن (بلاد تنتقل) لذلك لم يرى الفلسطينيون أنفسهم بعيداً عن بلادهم رغم سنوات الشتات القاسية وعندما نقول العودة نقصد العودة إلى الديار والبيوت التي شردوا منها وليس لأي مكان آخر في فلسطين.

المبحث الثالث - اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي (القرار ١٩٤٤ والقرارات اللاحقة):

أن يصبح المرء لاجئاً يعني باختصار أن يجد نفسه مجرداً من الحميات والضمانات التي توفرها عادة الجنسية والمواطنة فجأة يفقد اللاجئ أرضه ومنزله وأمواله ووسائل عيشه وكل ما يتوقع من الدولة أن تدعمه وتضمنه عادة من حقوق مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية وبما أنه قد أدى الصراع بشأن فلسطين نتيجة الحرب العام ١٩٤٨ إلى إيجاد إحدى أكبر المشكلات المتبقية بين مشكلات اللاجئين في العالم وأشدّها إيلاًماً وإشارة للحزن لأن اللاجئ كان دائماً في حالة ترقب للواقع وبانتظار جولة أخرى تنصفه هو وأخواته اللاجئين إلا أن هزيمة عام ١٩٦٧ أظهرت عجز الأنظمة العربية وتواطؤ بعضها وبهذا انتقل اهتمامه إلى منظمة

التحرير الفلسطينية الذي أصبح دورها وأعمالها آمال اللاجئين فخلال نصف قرن جاهد الفلسطينيون لتحقيق العودة إلى ديارهم وحاربوا وضحو بأرواحهم وطردها من بلاد عديدة لكنهم لم يستطيعوا خلق قوة عسكرية متماسكة وطافوا العالم ونادوا في كل المحافل الدولية مطالبين بحقوقهم فكسبوا مكاسب سياسية وشرعية ودولية هي أهم ما يميز مكاسبهم لكنها مكاسب نظرية وخلقوا مؤسسات وتنظيمات لتؤكد وحدة الشعب الفلسطيني لكنهم لك تكن على المستوى المطلوب وجاءت الضربة القاضية بعد أوسلو حيث نقلت اهتمام اللاجئين إلى موقع آخر هو الشرعية الدولية الذي أصبح العديد يتغنى بها وأخذ الفلسطينيون اللاجئين يستمدون موقعهم بالتمسك بحقوقهم في العودة من خلال اعتماد مبدأ الحق الطبيعي بعودة المهجر واللاجئ إلى أرضه كما يعول اللاجئون كثيراً على الشرعية الدولية التي تبنت حق العودة لكل المهجرين واللاجئين. ولكن طبعاً الشرعية الدولية ليست الحل الوحيد بل لابد بالإضافة إلى الشرعية الدولية التمسك بالحقوق الفلسطينية الكاملة للاجئين الفلسطينيين والنضال من أجل إيصال صوت اللاجئين الفلسطينيين إلى كل العالم لكسب التأييد العربي والعالمي؟ لعودة اللاجئين إلى فلسطين وطنهم.

أولاً - القرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين (القرار ١٩٤ والقرارات اللاحقة):

تجسيماً لمبدأ حق العودة صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الكثير من القرارات التي تؤكد على حقه في العودة وأشهر هذه القرارات:

١ - القرار (١٩٤) ما زال يشكل قاعدة حق العودة:

بعد تفاقم الأوضاع التي نجمت عن غزو المنظمات الصهيونية للمناطق العربية وبالتالي طرد الآلاف من السكان قامت الأمم المتحدة بانتداب الوسيط الدولي

الكونت برنادوت حيث قدم تقريره في ١٦/٩/١٩٤٨ وحمل إسرائيل مسؤولية العدوان وأوصى بإعادة اللاجئين إلى منازلهم وإعادة ممتلكاتهم الخاصة أو التعويض ورداً على هذه التوصيات قامت المنظمات الصهيونية بقتله في مدينة القدس في ١٧/٩/١٩٤٨ وفي تاريخ ١١/١٢/١٩٤٨ صوتت الجمعية العامة على قرارها التاريخي رقم ١٩٤ والذي جاء فيه :

تنص الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ على : (تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوّض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، كذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة والمناسبة في منظمة الأمم المتحدة).

وبموجب القرار ١٩٤ أنشأت الجمعية العامة لجنة توفيق دولية وفي نطاق إكمال : اللجنة ، تم انعقاد (بروتوكول لوزان) حيث وقعت إسرائيل بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٩ على بروتوكول لوزان الذي تضمن حق الفلسطينيين بالعودة إلا أن إسرائيل بعد أن أمنت قبول عضويتها في الأمم المتحدة الذي كان مشروطاً بعود اللاجئين حيث وافق دافيد بن غوريون حينها على عودة مئة ألف لاجئ كمناورة ولم ينفذ عودة أي لاجئ فقد كان الهدف من الموافقة الحصول على عضوية الأمم

المتحدة وعدم تنفيذ الالتزام. فإن إسرائيل تنكرت لتوقيعها والتزامها وعلى أثر ذلك أعلنت لجنة التوفيق فشل مؤتمر لوزان وبدت اللجنة عاجزة عن تنفيذ ما طلب منها ولم تنجح بإرجاع لاجئ واحد على الرغم من أنها مازالت قائمة حتى اليوم من الناحية القانونية والنظرية فقط وبالرغم من القرارات المتتالية للجمعية العامة التي حثت اللجنة بها مباشرة عملها ولكن دون جدوى.

٢ - التفسير القانوني للقرار /١٩٤/:

١ - الحل الدائم الأساسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين بما فيهم

المهجرين داخل الخط الأخضر:

أ - حق العودة والتعويض معاً وليس أحدهما: تعطي هذه الفقرة من القرار

/١٩٤/ الحق للاجئ وحده بتقرير مصيره بالعودة من عدمها وليس لغيره أن يقرر نيابة عنه أو يمنعه وإذا منع من العودة بالقوة فهذا يعتبر عملاً عدوانياً وغير قانوني ومخالف لقرارات الأمم المتحدة ويجب أن يتم ذلك (العودة) في أول فرصة عملية ممكنة وهذه الفرصة أصبحت ممكنة بعد توقف القتال عام ١٩٤٨ وتوقيع اتفاقيات الهدنة وأولها مع مصر في شباط/فبراير/ ١٩٤٩ ثم لبنان والأردن وآخرها مع سوريا في تموز/يوليو/ ١٩٤٩ وإن تأخير العودة عن ذلك التاريخ إلى يومنا هذا لا ينتقص من هذا الحق بشيء بل يحمل إسرائيل عبء هذا التأخير بما في ذلك التعويض عن استغلال الممتلكات غير المنقولة طيلة هذه المدة وسرقة الأموال المنقولة عدا عن العذاب النفسي والمعاناة الإنسانية التي تعرض لها الفلسطينيون طوال الأعوام الماضية. أما خيار التعويض فلا يختلف عن خيار العودة فهو حق يقرره اللاجئ الفلسطيني الذي له الحق في العودة بالإضافة إلى التعويض فهما حقان

متلازمان ولا يلغى أحدهما الآخر والتعويض ليس ثمن للوطن فالأوطان لا تباع ولا تشتري لكنه تعويض عن الضرر والمعاناة أما الأرض فتبقى ملكاً دائماً لصاحبها وللشعب الفلسطيني.

ومبدأ التعويض يخضع لأحكام القانون الدولي والإنصاف والذي يلزم الدولة التي تنتهك حقوق الملكية أو حقوق الأفراد الأخرى بإرجاع المال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب هذه الأعمال الغير شرعية ومبدأ إعادة الشيء إلى أصله هو الذي ذكر صراحة في القرار المشهور /١٩٤/ بعبارة:

(Made should be good) وفقاً لذلك يتوجب على إسرائيل وفقاً للقانون الدولي بإعادة اللاجئين إلى أرضهم وإعطائهم التعويضات هذا هو المبدأ بعينه الذي تسلم به اليهود وإسرائيل حسب القانون الدولي تعويضات لما تعوضوا له على يد ألمانيا النازية تحت نصوص الاتفاقية التي وقعت مع جمهورية ألمانيا الفيدرالية في ١٠/٩/١٩٥٢ تحت اسم إعادة الشيء إلى أصله وقد دفعت ألمانيا بموجب هذه الاتفاقية ١٠٢ مليون ألماني تعويضاً عما لحق باليهود من أضرار صحيح أن قوة اليهود وابتزازهم هي التي مكنتهم من الحصول على تعويضات عن حق أو باطل ودون تشريع قانوني واضح لكن إصرارهم على استرجاع حقوقهم مهما طال هو الدرس الذي يجب أن نتعلمه.

ب - الحق في استعادة الممتلكات: نص القرار /١٩٤/ على التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في استعادة ممتلكاتهم التي تعرضت للسلب والنهب والتدمير دون ضرورة توجب ذلك.

ج - مبدأ خيار اللاجئين: لقد تم التأكيد على مبدأ الخيار الفردي للاجئين فحق العودة حق غير قابل للتصرف وهو حق قانوني مستمد من القانون الدولي

المعترف به عالمياً وهو حق نابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تزول بالاحتلال أو بتغيير السيادة على البلاد وهو من الحقوق الثابتة الراسخة مثل باقي حقوق الإنسان لا تنقضي بمرور الزمن ولا تخضع للمفاوضة أو المساومة أو التنازل ولا تسقط أو تعدل أو يتغير مفهومها في أي معاهدة أو اتفاق سياسي من أي نوع حتى لو وقعت على ذلك جهات تمثل الفلسطينيين أو تدعي أنها تمثله ولا يسقط بالتقادم مهما طاللت المدة التي حرم منها الفلسطينيون من العودة إلى ديارهم أبداً أي حق العودة حق شخصي لا يسقط أبداً إلا إذا وقع كل شخص بنفسه وبملاء إرادته على إسقاط هذا الحق عن نفسه فقط وهذا بالطبع جريمة وطنية وهو حق جماعي باجتماع الحقوق الشخصية الفردية وبالاعتماد على حق تقرير المصير الذي أكدته الأمم المتحدة لكل الشعوب عام ١٩٤٦ وخصت به الفلسطينيين عام ١٩٦٩ وجعله حق غير قابل للتصرف وهو حق ممكن لأن ٢٠٠,٠٠٠ يهودي فقط يستغلون ١٧,٣٢٥,٠٠٠ دنم هي إرث وتراث ٥,٥٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني محرومون من العودة ومكدسون في المخيمات فعودة اللاجئ لا تتم إلا بعودته إلى بيته الذي هجرت منه عائلته عام ١٩٤٨ وليس لأي مكان آخر ولو في فلسطين ولا يوجد معنى أخلاقي أو قانوني للمقايضة بين قيام الدولة الفلسطينية وهو عمل سياسي وحق العودة حق غير قابل للتصرف كذلك فإن حق العودة حق مقدس وقانوني ويمكن وقادم بل ومستمر مهما طال الزمان.

٢ - العودة الآمنة: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ يقر بمبدأ العودة الآمنة ولم يفرض القرار /١٩٤/ التزام اللاجئين الذين يختارون العودة (بالعيش بسلام مع جيرانهم) فحسب وإنما فرض التزام إسرائيل بضمان عودة آمنة للاجئين وحمايتهم من أي عنصر يسعى لزعزعة السلام.

لقد عبر المجتمع الدولي من خلال القرار /١٩٤/ عن رغبته في التصميم على عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وقد أكدت الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية ١١٠ مرات على القرار /١٩٤/ واعتماد القوة التي تعتمدها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في معارضة القرار المذكور لا يغير في قانونية حق العودة للفلسطينيين فحق العودة قائم في القانون الدولي على أسس وقواعد ثابتة لا يمكن تجاوزها. وإن بقاء الوطن الفلسطيني تحت سيطرة إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ لا يغير من أن ذلك يشكل جرمًا قانونياً تتحمله إسرائيل ولا يمكن الرد على المنطق الإسرائيلي إلا بالتمسك بالمرجعية الدولية التي تعطي الفلسطينيين الحق بالعودة إلى ديارهم وهذا الحق هو الذي يعالج جذور الصراع في المنطقة بدون تنفيذه فإن جذور الصراع قابلة للاشتعال من جديد.

ثانياً - القرارات اللاحقة بالقرار /١٩٤/:

بعد نكبة ١٩٤٨ وعلى أثر قرار التقسيم /١٨١/ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ حيث صدر عن الأمم المتحدة العديد من القرارات التي أدانت من خلالها عمليات التهجير القسري للفلسطينيين ولكن الحكومة الإسرائيلية رفضت هذا القرارات ولم يطبق أيًا منها. فقد صدر خلال الثمانينات عن الجمعية العامة ومجلس الأمن حوالي أحد عشر قراراً تدين سياسة الإبعاد الإسرائيلية وهي:

- ١ - القرار رقم ٤٨٠ لعام ١٩٨٠
- ٢ - القرار رقم ٤٦٩ لعام ١٩٨٠
- ٣ - القرار رقم ٤٨٤ لعام ١٩٨٠
- ٤ - القرار رقم ٦٠٥ لعام ١٩٨٧

- ٥ - القرار رقم ٦٠٧ لعام ١٩٨٨،
- ٦ - القرار رقم ٦٠٨ لعام ١٩٨٨،
- ٧ - القرار رقم ٦٣٦ لعام ١٩٨٩،
- ٨ - القرار رقم ٦٤١ لعام ١٩٨٩،
- ٩ - القرار رقم ٦٨١ لعام ١٩٩٠،
- ١٠ - القرار رقم ٦٩٤ لعام ١٩٩١،
- ١١ - القرار رقم ٧٢٦ لعام ١٩٩٢.

إذاً بعد كل هذا ما الذي يجب أن نفعله؟

أولاً: علينا ألا نفقد الأمل ولا نجعل اليأس والإحباط يتسلل إلى نفوسنا بل يجب التمسك بحق العودة وعدم إسقاطه تحت أي ظرف من الظروف حتى بالرغم من التهيب والترغيب والقتل والتدمير والمعاناة والاضطهاد.

ثانياً: يجب أن نتذكر ونعلم أولادنا كل شيء عن وطنهم وقريتهم وأرضهم وتاريخهم وهويتهم بالعلم والمعرفة عن طريق دراسة الكتب والخرائط ومعرفة القانون والتاريخ وليس أدل على ذلك (حادثة طفلة ٩ سنوات في استراليا سألتها أحد موظفي اللجان الدولية من أين أنت فأجابت من الناصرة فقال أين تقع الناصرة قالت في فلسطين فقال أين تقع فلسطين فأجابته عليك أن تتعرف على تاريخ الدول وأسمائها قبل أن تتعرف على الأشخاص).

ثالثاً: وهو المهم تنظيم جمعيات ولجان أهلية في كل مخيم وكل تجمع وكل مدينة وقرية للدفاع عن حقوق العودة ورفع صوت الشعب الفلسطيني الحقيقي وإبلاغ مطالبته بحقوقه في كل المنابر المحلية والعالمية.

رابعاً: المعركة طويلة والأعداء شرسون وتحالف إسرائيل وأمريكا سيستمر في محاربة الحقوق الشرعية الفلسطينية بكل الوسائل فعلينا الدفاع عن حقوقنا بكل الوسائل فعلينا إلى جانب المقاومة الباسلة والصمود الذي يقوم به أهلنا في فلسطين أن ننظم المجتمع المدني الفلسطيني ونهيهى جهوده باتجاه واحد وأهم هذه الجهود خلق جماعة ضغط (لوبي) فلسطيني عالمية للتأثير على صناع قرار والفكر في العالم ولنتذكر دائماً ما ضاع حق وراءه مطالب.

وبهذا نرى بأنه قد دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بكافة قراراتها على التأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ولكن من الملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية لا زالت حتى يومنا هذا تمتنع عن تنفيذ هذه القرارات وسواها من خلال اتكالها على الولايات المتحدة الأمريكية التي ما فتئت تستخدم حق الفيتو لتعطيل الكثير من القرارات ذات العلاقة بإسرائيل.

ومن الملاحظ أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستخدم أي ضغوط سياسية أو اقتصادية تذكر لإجبار الحكومة الإسرائيلية على الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة كبقية دول العالم.

وهذا دليل قاطع أن الولايات المتحدة تكيل بمكيالين: مكيال يؤيد العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني ومكيال آخر لبسط نفوذها على العالم عبر الدعم والتأييد من الحركة الصهيونية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبقاء الولايات المتحدة على رأس النظام العالمي الجديد ذو القطب الأوحده وهذا طبعاً في ظل توازن قوي دولي لصالح الإمبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على حماية ورعاية هذا الكيان وأمدته بمختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي طويت قضية فلسطين من جداول أعمال الأمم المتحدة طيلة ما

يقرب من عقدين وتحولت من قضية سياسية قومية تتعلق بشعب اقتلع من دياره وأرض اغتصبت بقوة السلاح والعنف والإرهاب إلى مجرد قضية إنسانية تتعلق بمجموعة من اللاجئين الذين يحتاجون إلى الشفقة والعون. الأمر الذي يندرج ببقاء الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني إلى أن تستيقظ الأمة العربية والإسلامية من سباتها العميق وتضع حداً لهذا التصرف الأمريكي المنحاز عبر استخدامها لغة المصالح المتبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وليس لغة تبادل المصالح بين الأنظمة العربية والإسلامية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الرابع - الفلسطينيون المهجرون في الداخل (ما أصعب أن تتحول قسراً إلى جار لقريتك):

(قد يبقى المرء في مسكن مجاور لمسكنه الأصلي لكنه يبقى مع ذلك لاجئاً ومهجراً ويبقى حقه في العودة إلى مسكنه وأرضه قائماً لا يسقط بالتقادم ولا يمكن لأية قوانين أو اتفاقات أن تسقطه).

يشكل الأشخاص المهجرون في الداخل أوسع مجموعة من الأشخاص المهجرين في العالم اليوم وكمثل اللاجئين فإن المهجرين في الداخل هم أشخاص ومجموعات من أشخاص أجبروا أو اضطروا إلى ترك بيوتهم أو أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لصراع مسلح أو أوضاع يسودها العنف أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو لتجنب تأثيرات أوضاع كهذه.

أما الصفة المميزة للأشخاص المهجرين في الداخل التي تحدد كونهم كذلك فهي أنهم لم يقوموا بعبور حدود معترف بها دولياً عند تهجيرهم.

ومع أن الحقوق المعترف بها دولياً لا تفصل المهجرين الفلسطينيين في الداخل عن بيوتهم وممتلكاتهم إلا أن العقوبات التي يواجهونها في العودة واستعادة ممتلكاتهم لا تقل صعوبة عما يواجهها اللاجئون الفلسطينيون الذين هجروا وطردوا إلى الدول العربية المجاورة وباستثناء بعض الحالات الهامشية الصغيرة فإن إسرائيل لم تسمح ولا تسمح للفلسطينيين المهجرين في الداخل بالعودة إلى قراهم فقد سمح لعدد قليل من الأشخاص المهجرين في الداخل من حيفا مثلاً بالعودة إلى المدينة.

وأنة حتى في الحالات القليلة التي حكمت فيها المحاكم الإسرائيلية لصالح عودة الأشخاص المهجرين كما حدث مع أهالي قرיתי إقرث وبرعم قامت السلطات الإسرائيلية المتعاقبة بمنع تنفيذ مثل هذه الأحكام.

بعض المشاكل والظروف التي يعاني منها الفلسطينيون المهجرون في

الداخل:

- يعاني الفلسطينيون المهجرون في الداخل من أشكال متعددة من التهميش فيما يتعلق بالحماية الوطنية والدولية وكما هو الحال بالنسبة للأشخاص المهجرين في أنحاء العالم يعاني المهجرون الفلسطينيون من تهميش عام بسبب القصورات في التركيبة المؤسسية والإطار القانوني للحماية الدولية الخاصة بالأشخاص المهجرين في الداخل.

كما يتعرض الفلسطينيون داخلياً في إسرائيل لتهميش إضافي باعتبارهم أقلية قومية عرقية غير يهودية في دولة يهودية ويتعرض الفلسطينيون المهجرون داخلياً في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لتهميش إضافي من جانب الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي ومن عدم وجود دولة ملزمة وقادرة على توفير الحماية لهم فإسرائيل قادرة

على تقديم حماية وطنية شاملة للمهجرين داخلياً في إسرائيل إلا أنها غير راغبة في ذلك.

- يقوم التمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل ومن بينهم المهجرين في الداخل على أسس من القومية والعرق والدين أساساً فالمواقف والممارسات الاجتماعية والقوانين التمييزية تضرب بجذورها في التعريف الذي تقدمه إسرائيل باعتبارها دولة يهودية فمن الأسباب الرئيسة لانتشار العنصرية في المجتمع الإسرائيلي تركيز مؤسسات الدولة بما في ذلك الحكومة والهيئة التشريعية والهيئة القضائية والجيش والهيئات الدينية باستمرار على الطابع القومي الديني للدولة. كما أن التمييز يتجسد في الهيئات شبه الحكومية كالمنظمة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية - الصندوق القومي اليهودي وهي هيئات مجازة من الحكومة لتقديم خدمات عادية (حكومية) للمجتمع اليهودي ولا توجد بالمقابل مؤسسة حكومية موازية لتوفير خدمات مماثلة للفلسطينيين في إسرائيل.

- يخضع المستعمرون اليهود لولاية القانون الإسرائيلي بينما يخضع الفلسطينيون للقانون الإسرائيلي العسكري فقانون المواطنة الإسرائيلية مثلاً يطبق على كل اليهود المقيمين في الأراضي المحتلة بينما يعتبر الفلسطينيون أجنباً مقيمين فيها وهكذا فبينما يتمتع المستعمرون اليهود بحماية حقوقهم الأساسية باعتبارهم مواطنين في إسرائيل فإن الفلسطينيين محرومون من كثير من الحقوق الأساسية نفسها.

- التهجير والتجريد من الممتلكات والتمييز كلها أمور تقوض حق الفرد في مستوى مناسب من المعيشة والفلسطينيون المهجرون في إسرائيل يعانون من مستويات بطالة عالية تتجاوز معدل البطالة في الدولة فبين ٢٦ بلدة في إسرائيل

ترتفع فيها نسبة البطالة إلى أكثر من ١٠٪ مثلاً فإن ٢٣ بلدة منها هي بلدات فلسطينية.

- قامت إسرائيل بتدمير البيوت التي هجرت مؤقتاً أثناء حرب ١٩٤٨ في القرن أساساً لمنع عودة الفلسطينيين المهجرين في الداخل. كما صادرت بيوت الأشخاص المهجرين في الداخل في المدن لتوطين المهاجرين اليهود الجدد القادمين من أوروبا وقد أشير إلى هذه السياسة المطبقة على السكان الفلسطينيين المحليين على أنها (ترانسفير) ترحيل بأثر رجعي.

ولهذه الأسباب وغيرها فقد نظم المهجرون في الداخل مظاهرات جماهيرية وقدموا التماسات قانونية للتعبير عن رفضهم الصريح للتهجير الداخلي وقد احتج الفلسطينيون على تهجيرهم المتواصل علناً ومن خلال المحاكم والهيئات الإدارية التي أنشأتها إسرائيل في الأراضي المحتلة وغالباً ما كانت تقابل هذه الاحتجاجات العلنية للفلسطينيين ومنهم المهجرين بقمع عسكري وحشي شمل اعتقالات واسعة وقتل محتجين مدنيين. ومن الأشكال الأخرى للاحتجاج رفض الأشخاص المهجرين في الداخل قبول عروض الحكومة بالتعويض تعبيراً عن احتجاجهم، ورفضهم للتهجير والتجريد من الممتلكات ففي عام ٢٠٠٢ مثلاً عرضت إسرائيل على الأشخاص المهجرين في الداخل من قرى إقرث وبرعم التعويض بدل العودة ورفض العرض (إننا نرفض التعويض ولسنا معنيين بمناقشة أصلاً مع الحكومة) قال أحد الأشخاص المهجرين من إقرث وأضاف بأن (الحل الوحيد لقضايانا ليس مادياً: إننا نتطلع إلى إعادة الناس إلى أراضي آبائهم) ومنذ انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي انفجرت نتيجة المصادرة المستمرة للأرض وبناء المستوطنات ورفض حق تقرير المصير وحق العودة للشعب الفلسطيني

جرى اعتقال أكثر من ثمانية آلاف فلسطيني وقتل أكثر من ١٨٠٠ شخص حتى تشرين الثاني ٢٠٠٢ هؤلاء اللاجئون هم ضحايا الاحتلال والاستيطان تدرج قضيتهم في سياق النضال ضد الاستيطان وفي الدفاع عن الأرض ونفترض أن قضيتهم تجد طريقها إلى الحل عندما يتمسك المفاوض الفلسطيني بالحقوق الفلسطينية كاملة وطبعاً تبقى أكبر قوة لدى الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه هي إصراره على العودة ذلك الإصرار الذي يتوارثه الأبناء عن الآباء ليس عاطفة فقط بل علماً ومعرفة وتنظيماً هذا الإصرار هو الثروة الحقيقية وهو وقود الطاقة التي لا تنضب على طريق العودة. فهؤلاء لهم الحق بالعودة إلى ديارهم رغم أن بعضهم يعيش اليوم على بعد ٢ كم من بيته الأصلي ومقدار المسافة بين اللاجئ المنفي ووطنه الأصلي لا يسقط حق العودة أبداً سواء كان لاجئاً في فلسطين ١٩٤٨ أم فلسطين التاريخية أو في أحد البلاد العربية أو الأجنبية.

الفصل الثالث

(إن الانتماء إلى قضايا الأمة هو انتماء إلى الفرح لا انتماء إلى التعاسة
انتماء إلى الحرية لا انتماء إلى الجهل انتماء إلى الحياة لا إلى الموت لأن موتنا
ينبغي أن يكون لأجل الحياة - الحياة الأفضل)

زاهي وهبي

المبحث الأول - موقف اليهود من حق العودة:

بعد أن تبين لكل ذي عقل أن مشكلة اللاجئين هي أصعب عشرة في أي طريق للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين كما أنه في الواقع كلما اقتربت المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين من نقطة الحسم هناك من يثير موضوع اللاجئين علماً منه أن مجرد طرحه على طاولة المفاوضات يعرقلها ويوقفها ويعيدها إلى المربع الأول لأن الإسرائيليين يرفضون حتى التعرض لموضوع اللاجئين لماذا؟ لماذا ترفض أغلبية المجتمع الإسرائيلي اليهودي الساحقة حتى الاعتراف بمسؤولية إسرائيل عن مشكلتهم؟ لماذا ولم ولن يشترك أي من دعاة السلام الإسرائيليين في أي فعالية هدفها تحقيق ما يسمى بحق العودة؟ وفيما يلي أسلط الضوء على أهم نقاط طريقة التفكير الإسرائيلي الجماعي فيما يخص هذه المسألة:

١ - مصدر قضية اللاجئين في المنظور الإسرائيلي هو غزو جيوش سبع دول عربية إلى إسرائيلي بعد يوم واحد فقط من إعلان استقلالها والحرب الضروس التي أعلنتها تلك الدول ضد الكيان الصهيوني الشاب فحسب الرؤية الإسرائيلية من أعلن حرباً وغزا دولة ثم انهزم في حربه هذه عليه أن يتحمل نتائج أخطائه ويمنح المأوى لمن دعاه لمغادرة بيته أو هرب إلى أراضيه جراء حربه الخاسرة ضد دولة آمنة لم تعتد عليه ولهذا فإن مسؤولية خلق مشكلة اللاجئين تقع على عاتق الدول العربية التي غزت إسرائيل فعليها أن تحل هذه المشكلة في مساحاتها الواسعة.

٢ - بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ٤٥ كانت أوروبا مغطاة بما لا يقل عن خمسين مليون لاجئ من كافة الأمم الأوروبية وبعد مرور ست سنوات لم يبقَ في أوروبا ولو لاجئ واحد لم تحل قضيته أما بالعودة إلى بيته أو

بالتوطين في المكان الذي لجأ إليه أو بإعادة توطينه في مكان آخر وهذه الطريقة الحضارية التي يجب أن يتعامل بها الإنسان مع أخيه الذي شرد من بيته أما الدول العربية فأبقت الفلسطينيين في مخيمات أكثر من ٥٥ سنة بلا حقوق وبلا خدمات وبلا كرامة وخاصة في لبنان حيث ما زال القانون اللبناني يحرم اللاجئ الفلسطيني من حق ممارسة مما لا يقل عن ٧٣ مهنة لمنعه من الانخراط في الاقتصاد اللبناني وحرمانه من كسب قوت بيته بصورة مشرفة ولتمكين المتخمين اللبنانيين من استغلاله مادياً وابتزازه معنوياً حتى يأتي اليوم لقفزه على إسرائيل فهل تعتبر هذه معاملة بشر لماذا لم يستوعب العرب إخوانهم العرب حينما يقارن اليهودي الإسرائيلي مجتمعه الذي استوعب ملايين اليهود الذين هاجروا أو لجؤوا إلى إسرائيل منذ تأسيسها بالمجتمعات العربية التي تأبى أن تستوعب الأخوة اللاجئيين العرب الفلسطينيين فأين الخلل في العقلية العربية على حد قولهم وهل هذه المعاملة نابعة من تعاليم الإسلام أو من العادات والتقاليد التي مازالت أسيرة منطق (أنا وأخي على ابن عمي) ولا تسمح للعربي باستيعاب أخيه العربي الفلسطيني وهو مسلم مثله - أخوة في الله - لذلك فإن اليهودي الإسرائيلي يتساءل أليست معاناة اللاجئيين الفلسطينيين في الدول العربية طيلة الخمس والخمسين سنة الماضية جزءاً لا يتجزأ من الأسلوب العربي المشهور لاحترام حقوق الإنسان المتمثل بالمقابر الجماعية وزنازين التعذيب وقطع الرقاب واختفاء المعارضين وكم الأفواه وهتك أعراض الرجال وتدنيس كرامة النساء وغيرها من أساليب القمع الجماعي والاضطهاد الفردي فقبل أن يوجهوا إلى إسرائيل المطالبة باحترام حقوق اللاجئيين على الحكام العرب أن يسجلوا أنفسهم في الدورة الأولى للمبتدئين في مدرسة حقوق

الإنسان التابعة للحضارة المعاصرة لأن الإسرائيلي يعلم يقيناً أن الحكام العرب كلما يتفوهون بحقوق اللاجئين ليست؟؟ إلا ابتزاز العالم وجميع شعاراتهم عن القتال حتى النصر واستعادة حقوق اللاجئين ليست إلا لتبرير أساليب قمع شعوبهم في خدمة مصالحهم الشخصية.

٣ - لا يختلف اثنان من اليهود في إسرائيل أن عودة لاجئين جماعية إلى داخل إسرائيل ستقضي على الهوية اليهودية للدولة اليهودية الوحيدة في العالم وستكون بمثابة انتحار جماعي للمجتمع اليهودي في إسرائيل وليس من العدل مطالبة المجتمع الإسرائيلي أن ينتحر بأسره بغرض حل مشكلة يمكن حلها بتعويضات عادلة دون أن تشوه الهوية اليهودية لإسرائيل.

٤ - عودة جماهير اللاجئين إلى ديارهم داخل إسرائيل ١٩٤٨ هو تدوير عجلة التاريخ إلى الوراء مثل عودة الأسر الهاشمية إلى الحكم في الحجاز أو في بغداد القصد وراء عودة اللاجئين وإعادة فلسطين بكاملها إلى أيدي العرب بمعنى إزالة دولة إسرائيل اليهودية من خارطة الشرق الأوسط بعد أكثر من نصف قرن منذ تأسيسها وبعد أن أثبتت الحروب متانة كيانها فهل يعقل أن يوافق أي من اليهود على إزالة دولتهم بواسطة إدارة عجلة التاريخ إلى الوراء هل حدث في التاريخ أن دولة تخلت عن كيانها بغرض إشباع رغبة جمهور يسكن خارجها أكثر من خمسين عاماً ومعظمه لم يولد فيها.

٥ - الإسرائيلي العادي يتساءل هل هناك حق عودة لشعب لم يأت ذكره في أي كتاب طبع قبل سنة ١٩١٠ أي لم يعرف قبل أقل من مائة سنة بينما ورد ذكر اليهود وعلاقتهم بأرض إسرائيل منذ أكثر من ألفي سنة في العديد من الكتب

القديمة اليونانية الرومانية والبيزنطية والفارسية وفي مخطوطات على الجدران في بابل ومصر القديمة وفي كتاب الله تعالى.

٦ - الحالة السائدة في العالم اليوم هي أنه ليست هناك دول تريد استيعاب اليهود الإسرائيلي حتى ولو أبدوا الرغبة في الهجرة الجماعية إليها فهل يتوقع من اليهود أن ينضموا إلى أسماك البحر أو يبحثوا مكاناً آخر لهم على القمر أو على المريخ؟.

٧ - هناك في إسرائيل الكثير من دعاة السلام ولكن ليس هناك داعية سلام واحد في إسرائيل يوافق على التضحية بدولة إسرائيل وبكونها دولة الشعب اليهودي على مذبح تحقيق آمال اللاجئين مهما كان مبرراتها. اليهودي الإسرائيلي على أتم القناعة بأن ليس شيء عدل وأصدق من دولة يهودية تكون لليهودي الذي كمال اضطهاده في مشارق الأرض ومغاربها مأوى وملجأ على أرض أجداده وآبائه وإن الهدف الحقيقي وراء عودة اللاجئين الفلسطينيين هو إزالة هذا المأوى اليهودي الوحيد. ولهذا فإن الجمهور اليهودي يشكل صفاً واحداً وسوراً متراصاً ضد أي كلام عن تنفيذ حق العودة حتى في ما يخص لاجئ واحد.

كما أنه ليس عند الإسرائيليين أدنى شك في أن كل من يتكلم عن حق العودة إلى داخل إسرائيل ليس إلا بائعاً للأحلام العذبة لجمهور من ذوي النفوس الساذجة الذين ينجرون وراء مغارة مسدودة مظلمة من الأوهام والمخيلات التي لا أساس لها في الواقع أو في المستقبل وهي تشابه الأحلام عن وحدة الأمة العربية وإقامة دولة الخلافة الإسلامية.

وإذا أخذتم أيها القراء هذه النقاط مجتمعة لفهمتم المنطق الذي يقوم عليه الرفض الإسرائيلي القاطع للاعتراف بمسؤولية خلق مشكلة اللاجئين ومن ثم انعدام

نية إسرائيل لحلها على أراضيها فالسؤال الموجه من وجه نظر الإسرائيلي منذ خمس وخمسين عاماً إلى اللاجئين وإلى الجمهور الفلسطيني وإلى الشعوب العربية كافة هو:

ما هو المصير إلي تعدونه للجيل الناشئ للاجئين؟ هل ترسمون لهم مستقبلاً ملوناً بالمعاناة والمشقة والحلم عن بيت زال ما لا رجعه؟ أم تخططون لهم الجهاد إلى يوم الدين؟ ألم يحن الوقت للكف عن النباش في قبور الماضي وللبدء في بناء المستقبل على أسس من العقلانية والواقعية؟ كما أنكم أيها اللاجئون تعلمون جيداً أن الدول العربية تنبت الرؤية الواقعية وتنازلت فعلاً عن المطالبة بعودتكم وإن كان هناك من ينادي بعودتكم إلى دياركم فليس هذا إلا ضريبة كلام منه لتغطية حقيقة نواياه التي لا علاقة لها بمشكلتكم.

لقد عبرت عن هذه الحقيقة المرة رسامة الكاريكاتير الفلسطينية المشهورة أمية جحا في جريدة القدس في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ عندما رسمت الولد الفلسطيني يسأل جده اللاجئ (يا جدي ليس لليوم عايشين لاجئين)؟ أجابه الجد (ها كيف بدها تعيش الأنظمة العربية يا بني؟) وإذا كان هذا الوضع عند العرب فما هو الذي تتوقعونه من الإسرائيليين؟ أن يكونوا متفهمين ومتضامنين مع اللاجئين أكثر من إخوانهم العرب؟ هناك الكثير ممن يتكلمون عن الجهاد حتى يوم الدين بهدف العودة وخاصة في رأس منظمي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني الذين يرسلون أبناء غيرهم إلى الموت هدرًا فالسؤال الموجه إليهم ما هو المستقبل الواقعي والحقيقي الذي ترسمونه لأطفال شعبيكم؟ هل هذا المستقبل هو شهادة الطب أو الهندسة أو الفيزياء أو

الرياضيات أو غيرها من شهادات علوم الحضارة أم هو الشهادة في سبيل حلم
لن يتحقق إلى يوم الدين؟

محلل سياسي ومحاضر في قسم الدراسات
العربية في جامعة بار إيلان الإسرائيلية.
د. مردخاي كيدار (إسرائيلي)

المبحث الثاني - الرد على الادعاءات والأوهام الإسرائيلية:

لتغطية آثار الجريمة التي ارتكبتها الصهيونية بحق الفلسطينيين أقنعت
إسرائيل الغرب بأن هؤلاء اللاجئين مشكلة عربية لأن العرب هم الذين اعتدوا على
إسرائيل وأن اللاجئين خرجوا طوعاً أو بأوامر عربية وإن مسؤولية إيوائهم
وتوطينهم تقع على عاتق الدول العربية وبعد أربعة عقود من النكبة كشفت الملفات
الإسرائيلية التي أصبحت متداولة كذب هذه الادعاءات وظهر جيل جديد من
المؤرخين الإسرائيليين أمثال موريس، وبابي، وسيفيف، وفنكلشتي، ن يؤكد ما كان
يقوله مئات الآلاف من اللاجئين طوال كل تلك السنوات وشاء الغرب أن يصم
أذنيه عن سماعه. فالحقيقة هي أن العرب بعد رفضهم قرار التقسيم اندلعت معارك
عنيفة بين الفلسطينيين والعصابات الصهيونية المدعومة إمبريالياً وبعد إعلان قيام
الكيان الصهيوني تصاعدت حدة هذه المعارك بدخول بعض الجيوش العربية وأفواج
المتطوعين إلى فلسطين والتي نجحت في تحقيق انتصارات في العديد من المواقع لكن
النوايا السيئة والخيانات والمؤامرات أدت إلى تحويل الموقف لصالح الصهاينة الذين
تمكنوا من توسيع رقعة كيانهم بالاستيلاء على أراضي كنت بالأصل مخصصة
للكيان الصهيوني بموجب قرار التقسيم وتحويل غالبية الشعب الفلسطيني إلى

مشردين خارج ديارهم وبعيداً عن ممتلكاتهم كما وتؤكد الحقائق العديدة الموثقة أن مصير فلسطين قد تقرر سلفاً بمعنى أن فلسطين تعرضت لغزو يهودي مخطط له مسبقاً قامت بتنفيذه قوات صهيونية ومدعومة من قبل الدولة المنتدبة (بريطانيا) التي سهلت مهمة إنشاء وطن قومي لليهود تنفيذاً لوعده وزير خارجيتها (آرثر بلفور) وكذلك عدم توفير بريطانيا حماية للسكان الفلسطينيين ورفضها دخول أي جيش عربي إلى فلسطين لإنقاذ أهلها فهذا يثبت حقيقة العدوان المدبر والمبيت الذي لم يكن بأي حال من الأحوال دفاعاً عن النفس كما تدعي المزايم الإسرائيلية والصهيونية المفبركة ولتوكيد هذه الحقيقة فإن الوقائع التاريخية توضح أنه لم يحدث نزوح يذكر أثناء توقيف العمليات العسكرية وهذا يعني بطلان الادعاءات الإسرائيلية والصهيونية المتصهينة التي تحاول إرجاع أسباب النزوح إلى أوامر من قبل القيادات العربية أو بسبب الهروب من الأخطار المحدقة وهذا يؤكد بأن الأهالي الفلسطينيين تمسكوا بأرضهم ولم يخرجوا إلا بقوة السلاح الأمر الذي يضع مسألة تهجيرهم في نطاق جرائم الحرب ففلسطين تعرضت لحرب إسرائيلية، صهيونية شاملة استخدمت فيها كل الوسائل العسكرية المتاحة بحيث طالت المدنيين والعسكريين على حد سواء واقتترنت خلالها أبشع أشكال الممارسات القمعية ابتداء من المجازر والمذابح المنظمة مروراً بعمليات الطرد الجماعي التي رافقتها وانتهاء بعمليات التدمير ونهب الممتلكات والاستيلاء على المؤسسات والهيئات البلدية والحكومية وهكذا فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي اقرت جميع جرائم الحرب التي حددها ميثاق (نورمبرج) تحت المبدأ السادس مورداً الأعمال التالية باعتبارها جرائم يعاقب عليها القانون الدولي وهي:

أ - جرائم ضد السلام:

- التخطيط والأعداد وابتداء الحرب والعدوان.

- الاشتراك في مؤامرة القيام بتلك الحرب.

ب - جرائم الحرب :

- القتل والتعذيب وسوء المعاملة وقتل الأسرى.

- نهب الملكية العادية والخاصة.

- التدمير المتعمد للقرى والمدن.

ج - جرائم ضد الإنسانية :

- القتل والأبعاد والترجيل.

- التعذيب وسوء المعاملة على أساس سياسي وديني وعرقي.

ونرى أن إسرائيل اقترفت جميع هذه البنود بل وأكثر إلا أن المسألة الأهم

أن إسرائيل لم تتعرض حتى الآن للمساءلة على هذه الجرائم بل إن تاريخها حافل

برفض التعامل مع أي لجان دولية أو هيئات إنسانية رسمية أو غير رسمية أو

منظمات تهدف إلى التحقق من ممارسات إسرائيل أو التحقيق في مخالفاتها

للمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

٢ - أن الحجج الراضجة لعدم إمكانية تنفيذ حق العودة والخاصة (بعدم

القدرة الاستيعابية أو ضيق المساحة الجغرافية) ليس ثمة ما يثبتها في الواقع بل

على العكس من ذلك تماماً فالدراسات الديموغرافية والجغرافية أثبتت حقائق

علمية تدحض هذه الحجج وتبرز أن الرفض الإسرائيلي لحق العودة يقوم على

أسس عنصرية لا علاقة لها بالواقع الذي يؤكد على مايلي :

١ - من الناحية الديموغرافية: فإن إسرائيل مقسمة إلى ٣٦ إقليم طبيعي يعيش ٧٠٪ من اليهود في ٧ أقاليم من أصل (٣٦ إقليم) أو ٨٠٪ في ١٠ أقاليم على مساحة ١٢٪ فقط من مساحة إسرائيل.

٢ - من الناحية الجغرافية: فإن توزيع السكان يدل على أن ٨٠٪ من اليهود يتمركزون على السهل الساحلي حول تل أبيب أما المناطق الأخرى فهي إما غير مأهولة بأعداد كبيرة من اليهود أو شبه خالية منهم ويعيش فيها معظم الفلسطينيين. ووفقاً لهذه الحقائق فإن الدراسات تشير إلى إمكانية استيعاب اللاجئين واردة جداً ولا تؤدي إلى أي مشكلات ديمغرافية أو جغرافية. أما بخصوص حجة إسرائيل التي تدعي بصعوبة تحديد الأماكن والقرى والأحياء التي تم الاستيلاء عليها أو تدميرها أو هجرتها لتبرير صعوبة تنفيذ حق العودة فإن هذا الادعاء ترفضه الوثائق العلمية التي أكدت أنه لا يوجد بلد في البلدان العربية أو الإسلامية أكثر توثيقاً من فلسطين نظراً لأهميتها التاريخية والدينية. ففلسطين بلاد عربية منذ أقدم العصور كما هو ثابت في غالبية الدراسات التاريخية والاكتشافات الأثرية وسكانها العرب الذين ينحدرون من نسل الكنعانيين استطاعوا أن يحافظوا على وجودهم رغم الكثير من الغزوات التي استهدفتها والإمبراطوريات التي تعاقبت على حكمها وجاء الحكم العربي الإسلامي الذي استمر أكثر من ١٢ قرناً ليرسخ عروبته ويزيدها توطيداً. في حين أن اليهود كان وجودهم فيها أمراً طارئاً كغيرهم من الغزاة العابرين حيث لم يستقر حكمهم في أجزاء منها سوى فترة قصيرة ثم طردوا منها على يد البابليين ثم الرومان حيث تشتتوا في أرجاء العالم ولم يبقى منهم في فلسطين سوى قلة ضئيلة لا تأثير لها.

- لعل من أبرز مظاهر هذا الاحتلال اقترانه بالنهب والتدمير. فعمليات النهب الصهيوني/ الإسرائيلي الواسعة ليس لها مثيل وفقاً لما ذكره الكاتب اليهودي الشهير موشيه سيملانسكي الذي قال: (لقد تملكت الشعب اليهودي شهوة عارمة للنهب كنت ترى رجالاً ونساءً أفراد ومجموعات يهجمون كالطيور الجارحة على كل شيء وينهبوه أبواب. شبابيك كراسي وبلاط.. إلخ أما عملية التدمير فقد لازمت الاحتلال مباشرة وشملت (٤١٨) قرية وطالت ليس فقط هدم البيوت وإنما قطع الأشجار وحرق المزروعات وتغيير الطرق إضافة إلى إطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين العرب الذين أطلق عليهم اسم (المتسللون) أي الذين يحاولون العودة إلى قراهم وبيوتهم.

- فوفق قوة المنطق فليس ثمة التزام قانوني أو أخلاقي أو أدبي من أن يبقى الفلسطينيون في المنفى والشتات لكي يحققوا لإسرائيل دولة يهودية عنصرية بل إن على إسرائيل التزام قانوني واضح وسياسي صريح بأن تعيد الحقوق لأصحابها. ووفق منطق القوة فقد طمس حق عودة الفلسطينيين إلى أرضه لصالح (حق) عودة اليهودي إلى إسرائيل فالحق الأول محصن بالقانون الدولي وبما يشبه إجماع الأسرة الدولية أما الحق الثاني فهو محصن بممارسة القوة المقرونة بالإجبار والإكراه ولم يؤيده أحد إلا إسرائيل وهو ترف يستمتع به من يشاء من اليهود على حساب الشعب الفلسطيني المعتدى عليه الأمر الذي يتناقض مع حقوق الإنسان بعامة والشعب الفلسطيني بخاصة.

- وهكذا جاء الرفض الإسرائيلي لحق العودة لاعتبارات أيديولوجية وسياسية وأمنية بحيث تجد في حق العودة للفلسطينيين ما يهدد ما يسمى نقاء الدولة العبرية وهي (إسرائيل) ترفض تحملها أية مسؤولية تاريخية أو قانونية أو مالية أو

سياسية أو أخلاقية لقضية اللاجئين الفلسطينيين محددة أطر الحل من خلال معادلة التوطين والتعويض رافضة أي حل يستند إلى قرارات الشرعية الدولية. فقد اقترفت إسرائيل عام ١٩٤٨ جريمتان لا جريمة واحدة الأولى وهي طرد اللاجئين من ديارهم والثانية هي منع عودتهم وهذا حق لهم مهما كان سبب خروجهم..

المبحث الثالث - حق العودة في الفكر الفلسطيني والعربي:

لقد بقي الشعب الفلسطيني متمسكاً مثابراً صابراً خرج من غبار حروب ومعارك وغارات شهد سقوط أنظمة وإزالة عروش واغتيال زعماء من أجل قضيته بقيت وحدة القرية فيه متمسكة قوية بفضل الترابط الأسري القوي وعزيمته بالعودة إلى الوطن مسقط الرأس ومثوى الأجداد ومسرح التاريخ ذلك الوطن بأصغر معانيه دار أو بئر أو جامع أو مزار أو أي أثر قديم فلقد حافظ الشعب الفلسطيني على كيانه العضوي عبر بلاد عديدة رغم التمزق الجغرافي لازال حفيد اللاجئين ينتمي إلى القرية التي هجر منها.

فالشعب الفلسطيني انطلقاً نمن إيمانه بعدالة قضيته وبحقه في العودة إلى وطنه استطاع وبدعم من القوى الوطنية العربية أن يتجاوز الظروف القاسية التي أحاطت به بعد النكبة ووقف بصلابته وحزم في وجه جميع مؤامرات التوطين والتجنيس والدمج التي استهدفت تصفية قضيته وطمس هويته الوطنية وتمكن في العام ١٩٦٤ من إحياء المجتمع الفلسطيني في صورة منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاق ثورته المعاصرة التي شكلت بداية مرحلة جديدة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني وأدت إلى فرض الوجود الفلسطيني مجدداً على الساحة الدولية وحمل المجتمع الدولي على التعاطي مع قضية الشعب الفلسطيني كقضية سياسية قومية

والاعتراف بحقه في العودة كواحد من حقوقه الأساسية والثابتة غير القابلة للتصرف. لكن تحقيقه اصطدام بعوائق كثيرة أهمها إصرار إسرائيل على التنازل لمسؤوليتها في خلق مشكلة اللاجئين وإخضاع حقهم في العودة لشروط مختلفة تتغير بحسب الأوضاع ومن الجهة الفلسطينية قد تراجعت المطالبة بهذا الحق لمصلحة المطالبة بالحقوق الوطنية والقومية بالإضافة تراجع الموقف العربي الذي أصاب القضية بسبب تخلي النظام الرسمي العربي عن دوره القومي تجاه القضية الفلسطينية وخضوعه كلية للضغوط الأمريكية وعجزه أمام القوة الإسرائيلية وتجزئه الصراع العربي الصهيوني إلى صراعات قطرية وتسايق العديد من أطرافه إلى عقد اتفاقات جزئية وانفرادية مع الحكومة الإسرائيلية وترك الشعب الفلسطيني يواجه مصيره بنفسه بل إن العديد من البلدان العربية سعت إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل وأقامت علاقات سياسية وتجارية دون أن تستخدم هذه الورقة كشرط ضاغط على إسرائيل للاعتراف بالحقوق الفلسطينية أو للانسحاب من الأراضي العربية التي تحتلها وبذلك أصبح الموقف العربي الرسمي العاجز والمستسلم عاملاً ضاعطاً على الطرف الفلسطيني بدلاً من أن يوظف في خدمة النضال الوطني الفلسطيني وهذا انعكس سلباً وضعفاً على القضية الفلسطينية ووفر ذرائع ومبررات للقيادة الفلسطينية لتوقيع اتفاقات مع إسرائيل بدءاً من أوسلو (١٣ أيلول ١٩٩٣) ومروراً بكامب ديفيد وطابا وانتهاءً بخارطة الطريق وقد ازدهرت آمال البعض عند توقيع اتفاقية أوسلو بأن الحقوق التي سلبت بالقوة ستعود بالسلام لكن هذا الوهم تلاشى بسرعة وحل محله إحباط شديد وفي هذا المناخ نشطت جماعات أهلية قليلة تدافع عن هذه الحقوق وأخرى تعيد تفسير هذه الحقوق في إطار من الواقعية والمقصود بذلك القبول بالفتات. لكن تعثر عملية السلام هذه كشف مضمونها الفارغ

وكما يكتشف الجائع بأن طبخ الحصى لا يفيد تحول الإحباط إلى رغبة في التحرك والعمل ونشأت تجمعات هنا وهناك تطالب بحق العودة وأخذ الخطاب السياسي العربي يرفض التوطين وهذا حق ويرفض التعويض هذا الرفض يجب أن يتزامن مع إعداد خطة العودة ويجب على الخطاب العربي والفلسطيني أن يتقدم بخطة شجاعة للعودة ويتحدى إسرائيل في المحافل الدولية أن تقوم هي بالدفاع عن نفسها لماذا تمنع حق العودة؟ فلنقند الطرح الإسرائيلي بنداً بنداً. فإذا كان ميزان القوى الحالي لا يتيح إرغام إسرائيل على القبول بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم فهذا لا يعني نهاية المطاف لإسرائيل كانت ترفض الاعتراف بشعب فلسطين وبمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الفلسطينيين بدولة مستقلة كما كانت ترفض الاعتراف بالقرار /١٩٤/ وهي الآن أرغمت بفعل النضال الفلسطيني والصمود الشعبي العربي والتأييد الإنساني الدولي على الاعتراف بالمنظمة وبالشعب الفلسطيني وبالقرار ١٩٤ وهذا يعني ما كان بالأمس مستحيلًا بات اليوم ممكناً وأننا نفترض أن كل خطوة إلى الأمام على طريق استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية (من عودة المعتقلين إلى عودة المهجرين إلى قيام الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس) هي الوقت نفسه خطوة إلى الأمام على طريق تعجيل لحظة العودة وها هي غزة الفاتحة فقد استطاعت بنادق المقاومين المدعومة بإرادة الشعب بطرد المحتل وتسجيل أروع انتصار من نوعه على أبشع عدو عرفه التاريخ وعاد الحلم من جديد فاليوم غزة تفتتح بداية النهاية للاحتلال الظالم الذي تجبره المقاومة على الرحيل/ للمحللين أن يحللوا ويفسروا ويعللوا ويقولوا إن لشارون أسباب كثيرة دفعته إلى الجلاء عن غزة ولهم أيضاً أن يحذروا من أن تحرير غزة ربما يكون مقدمة لمزيد من الاستيطان فهذا للمحللين أما الحالمين مثلي فإن تحرير

غزة ليس سوى فاتحة لتحرير ما تبقى من الأرض الفلسطينية المحتلة فبنادق
المقاومين أصدق أبناء من الكتب والجرائد ومن البرامج التحليلية فغزة هي اليوم
تجعلنا نشعر بأن فلسطين قريبة جداً أقرب من دمة ومن رصاصة وهي التي
تجعلنا نؤمن إيماناً راسخاً بأننا سنرجع يوماً.

شكراً يا غزة لأنك تهيبيني الحلم مجدداً بأنني غداً سأزور فلسطين غير
معصوبة العينين وغير مكبلة اليدين لأرقص وأغني سنرجع يوماً فإذا كان أرييل
شارون الذي حاول إخضاع الانتفاضة الثانية والذي أرغمته على تغيير العديد من
تكتيكاته دخل في غيبوبة دون أن يتمكن من إخماد روح الثأر لدى الفلسطينيين
ولسنا ننتظر أن تذرِف الدموع على غياب شارون بل نحتاج إلى النضال الذي لم
ينته ويحتاج إلى الكثير من التضحيات فإذا كان القدر اقتص من شارون ففي نهاية
الأمر كلهم شارون فما من سبيل إلى الحرية إلا فوهة الكاتايوشا وما من وسيلة
للتفاهم إلا العمليات الاستشهادية.

الخاتمة

لا شك بأن كل الأسانيد القانونية الدولية تؤيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين فهو حق تدعمه مبادئ القانون الدولي ومضمون بقرارات الشرعية الدولية وهو لذلك لا يمكن الالتفاف عليه.

طالما تمسك الفلسطينيون به للرد على كل الادعاءات الإسرائيلية وبعدم عملية حق العودة للفلسطيني فهذا الحق هو الذي يعالج أساس الصراع العربي الإسرائيلي لأن المشكلة الفلسطينية ولدت مع المشروع الصهيوني في المنطقة وكان من نتائج هذا المشروع أن تمت عملية الطرد الجماعي للفلسطينيين من وطنهم وبناء الكيان الإسرائيلي على أنقاض المجتمع الفلسطيني وبالتالي فإن هناك عنواناً واضحاً للصراع يتمثل في جلاّد قام بسلب أرض الضحية وتركها لمعاناة دامت أكثر من نصف قرن وهو يتنكر لحقوقها في أرضها. ولحل المشكلة في سياق السلام لا يعطي للطرف المعتدي الحق فيما سلب فهو يبقى معتدٍ مهما طال الزمان واليوم بعد سبعة وخمسين عاماً للنكبة يجدر بنا العودة إلى الماضي ليس للعويل والندب بل لاستلهام دروس من هذا الماضي الأليم والوقوف وقفة موضوعية أمام أحداث النكبة والتهجير ما الذي حدث فعلاً؟ وكيف حدث؟ وهل قرأنا روايات النكبة المتعددة؟ هل وقفنا وقفة نقدية؟ ورغم أننا مازلنا بحاجة إلى توثيق معاناة التهجير وظروفه المريرة فنحن بحاجة أيضاً لتوثيق معاناة نجمت عن الصمود في الأرض ومقاومة التهجير وإذا كان ثمة درس قاسٍ للشعب الفلسطيني فهو درس الصمود والمقاومة ورفض التهجير. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط دون حل دائم وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على أساس حقهم غير القابل

للتصرف في العودة إلى ديارهم الأصلية أن حقوق الإنسان والقانون الإنساني تسري على جميع الدول وإسرائيل ليست فوق القانون الدولي وفي النهاية تبقى قضية اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم القسري من ديارهم إحدى أضخم قضايا اللجوء والتهجير العالقة حول العالم وأوسعها انتشاراً ولنتذكر دائماً بأن الحق وهم بلا قوة والقوة حماقة بلا حق.

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين).

آية محمد

فلسطينية الاسم

فلسطينية الأحلام والهم

فلسطينية المنديل والقدمين والجسم

فلسطينية الكلمات والصمت

فلسطينية الميلاد والموت.

محمود درويش (عاشق من فلسطين)

المراجع البحث

- ١ - الوضع القانوني للاجئين في القانون الدولي المحامي الأستاذ قسام دخل الله.
- ٢ - دليل حق العودة. الدكتور سلمان أبو ستة (المنسق العام لمؤتمر حق العودة).
- ٣ - القضية الفلسطينية وحق العودة. المحامي محمود خالد محمد (لجنة فلسطين) آذار ٢٠٠١ بيروت.
- ٤ - حق العودة وقضايا اللاجئين: الدكتور سلمان أبو ستة (لجنة فلسطين) آذار ٢٠٠١,
- ٥ - شؤون فلسطينية المجموعة ١٩٤. العدد الحادي عشر, ٢٠٠٤
- ٦ - الورقة العاشرة لمجموعة عائدون تموز, ٢٠٠٥
- ٧ - اللاجئين وحق العودة الدكتور أسعد عبد الرحمن (لجنة فلسطين آذار ٢٠٠١) اتحاد المحامين العرب.
- ٨ - دور الجامعة العربية ومسؤولياتها في حماية اللاجئين الفلسطينيين، الدكتور سوسن بكة أستاذة القانون الدولي جامعة دمشق.
- ٩ - [www. Rokcongress.Com](http://www.Rokcongress.Com)
- ١٠ - www. Group194.net
- ١١ - رسالة مفتوحة إلى اللاجئين الفلسطينيين الدكتور مردخاي كيدار.

الفهرس

٧	- الإهداء
١٣	- المقدمة
١٧	- الفصل الأول
١٨	المبحث الأول: اللاجئين في العالم
١٨	١ - لمحة عن اللاجئين في العالم
١٩	٢ - قوانين اللاجئين في القانون الدولي
٢٠	المبحث الثاني: الكيان الصهيوني ومشكلة اللاجئين
٢٣	- الفصل الثاني
٢٤	المبحث الأول: اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات
٢٦	المبحث الثاني: اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة
٢٩	المبحث الثالث: اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي
٣٠	أولاً - القرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين (القرار ١٩٤)
٣٥	ثانياً - القرارات اللاحقة بالقرار ١٩٤
٣٨	المبحث الرابع: الفلسطينيون المهجرون في الداخل
٤٣	- الفصل الثالث
٤٤	المبحث الأول: موقف اليهود من حق العودة
٤٩	المبحث الثاني: الرد على الادعاءات الإسرائيلية
٥٤	المبحث الثالث: حق العودة في الفكر الفلسطيني العربي
٥٨	- الخاتمة
٦٠	- مراجع البحث